

الطرفين وعددها . (ج) ربط أسعار البترول والمواد الأولية بمعدل التضخم . (د) حماية القيمة الحقيقية لعائدات النفط وموائضها المتراكمة لدى دول الأوبك . (هـ) اصلاح النظام المالي العالمي لصالح العالم الثالث ولغائده .

يبدو ان السبب الكامن خلف تصلب الجانب الغربي — وبالتالي خلف تفشيله للمؤتمر — هو ترار الولايات المتحدة اتباع سياسة المجابهة مع دول العالم الثالث عموما والابيك خصوصا على الرقم من كل ما تقوله حول المواد . فالدول الغربية لا تريد لميزان القوى ان يميل اكثر مما مال لصالح الطرف الاخر في هذا النوع من المساومات والمجابهات . اذ ان الولايات المتحدة ترى بوضوح ان الهدف الاخر الذي ستفضي اليه سياسات العالم الثالث الحالية — ان هي نجحت — هو اعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي الراهن بحيث يجري توزيع جديد للفروة العالمية ينقل جزءا لا بأس به منها من الدول الصناعية الغربية الى دول العالم الثالث . ولا نذهب بعيدا ان قلنا ان سياسة الولايات المتحدة هي العمل على احباط كل هذه المحاولات والتحركات في مهدها خاصة وان بعض الاجراءات المضادة التي اقدمت عليها الدول المستهلكة قد اخذت تعطي مردودها مما أشعر أمريكا وحلفائها بأن ميزان القوى وضغوط السوق اخذت تعمل بما لا تشتهييه الدول المنتجة في الوقت الحاضر (زيادة العرض على الطلب في السوق البترولية حاليا) وهذا يعني استغلال هذه الفرصة والدفع في خط التصلب وعدم الدخول في اتناقشات طويلة الامد وذات طابع عالمي مع الدول المنتجة حول أشياء حيوية مثل أسعار النفط وغيرها من شؤون المواد الأولية الاستراتيجية . يضاف الى ذلك خوف الولايات المتحدة من أن تتشكل تجمعات شبيهة بالأوبك تتحكم بالمواد الخام الأخرى وأسعارها .

على الرغم من أن المشتركين في مؤتمر باريس اعلنوا عن رغبتهم في الاستمرار في الحوار واتفقا على ابقاء الاتصالات قائمة فيما بينهم عبر كسافة الاقنية المناسبة فإن مستقبل هذا الحوار يبدو متائبا في الوقت الحاضر ، لذلك يبدو انه لا مفر امام دول الأوبك والعالم الثالث — اذا لم ترد الاستسلام امام سياسة المجابهة الامريكية — من

او بعبارة اخرى بشكلية البترول واسعاره وموائض عائداته الخ . وقد جرت محاولة فرنسية — جزائرية للتوفيق بين وجهتي النظر الا انها فشلت ايضا . فكانت هذه المحاولة من تقديم جدول اعمال من ثلاث نقاط اولها تقديم تحليل شامل « للوضع » ، وثانيها مناقشة مشكلة الطاقة وبعدها مشكلة المواد الأولية ( مع الاصرار على هذا الترتيب ) وثالثها تناول موضوع التعاون الدولي في سبيل التنمية . وواضح ان هذا الحل الوسط اراد اعطاء الاولوية لموضوع الطاقة لارضاء امريكا وحلفائها مع تثبيت مسألة المسواد الخام في جدول الاعمال لارضاء دول الأوبك والعالم الثالث . وجدير بالاشارة انه جرى الاتفاق على تقديم هذا الاقتراح خلال محادثات الرئيسين جيسكار ديستان وبومدين اثناء زيارة الاول للجزائر . ومع ان الدول المهتمة للأوبك والعام الثالث وافقت على الاقتراح الفرنسي تشدد الجانب الاخر في رفضه . وبرز دور الولايات المتحدة في هذا المضار بشكل ملفت للنظر خاصة في المراحل الأخيرة من المحادثات اذ أن بعثة دول السوق الأوروبية المشتركة كانت هي المتكلمة باسم الجانب الغربي في جلسات المؤتمر الاولى . لكن مع احتدام النزاع برز الدور الامريكي بشكل صارخ . ومن جهة أخرى لم تنجح محاولات شق الجانب الممثل لدول الأوبك والعالم الثالث وبقي التضامن على هذا الصعيد صامدا حتى النهاية . ومنذ بداية المؤتمر حتى نهايته لم تتغير النغمة الاساسية ، اذ كان الجانب الغربي يطالب بتركيز المؤتمر على موضوع الطاقة مع بعض المناقشات الجانبية للمشكلات الاقتصادية المرتبطة به مع رفض الدخول في أية التزامات محددة . بينما أصر الجانب الاخر على أن يناقش المؤتمر مجموع المشكلات الاقتصادية الملحة التي يواجهها « العالم » في الوقت الحاضر بالاضافة الى البترول مثل المواد الخام وحماية القوة الشرائية لعائدات النفط وشروط التبادل التجاري بين الطرفين واصلاح النظام المالي العالمي . وواضح ان الجانب الممثل للدول الصناعية الغربية كان لا يريد ابدأ مناقشة موضوعات قد تؤدي به الى (أ) الربط بين احرار التقدم في موضوع الطاقة باحرار تقدم مشابه في ميدان المواد الخام الأخرى . (ب) تحديد طبيعة المواد الخام التي قد تدخل في الاتفاق بين